|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| كلية الادارة والاقتصاد | | | | College Name |
| ادارة اعمال | | | | Department |
| فخرية كاظم علك | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| مدى الأخذ بمبدأ قانونية فرض الضريبة في إجراءات التحاسب الضريبي على دخل الشركات في العراق  بحث تطبيقي في قسم الشركات في مركز الهيئة العامة للضرائب واحد فروعها فرع/ الكرخ الأطراف | | | | Thesis Title |
| 2010 | | | | Year |
| يعد القانون هو المصدر الذي أنشئت من خلاله الإلتزامات في ذمـة الأفراد باتجاه الدولـة  وتشمل بالضرورة القوانين المالية الخاصة بالإلتزام الضريبي لذلك فأن جواز فرض لضرائب وتحصيلها يستوجب ضوابط قانونية محددة بصدور قانون من لدن السلطة التشريعية يحدد الأحكام المتعلقة به وتلزم الدولة بمراعاة أحكام هذا القانون عند ربط وتحصيل الضريبة في حالة تطبيق القانون الضريبي، ومن هنا كان من الضروري أن يبرز **(مبدأ قانونية الضريبة)** القائم على **أن** (الضريبة لا تفرض ولا تعدل ولا يعفى منها ولا تجبى ﺇلا بقاتون صادر من لدن السلطة التشريعية) وأضحى المبدأ المستقر في جميع الدساتير في العالم.  ولقد شهدت الدولة العراقية النص على (مبدأ قانونية الضريبة) مع الإشارة الواضحة للتمسك بعناصر هذا المبدأ من لدن المشرع الدستوري منذ بداية الدستور الأول للدولة العراقية  وتواصلاً مع الجهود البحثية النظرية، والى عدم وجود كتابات تطبيقية معمقة ومتخصصـة من لدن المختصين في حقل الضريبة في موضوع تتبع تطور مجال تطبيق هذا المبدأ لذلك أثر على أنفسنا أن نختار هذا البحث لزيادة الأثراء الفكري في مـجال تطبيق قانون ضريبة الدخل العراقي النافذ رقم 113 لسنة 1982 المعدل، للتحاسب الضريبي على دخل الشركات في العراق من لدن السلطة التنفيذية، وأن كل تفسير وتطبيق **في قانون ضريبة الدخل** يجب أن يكون محكوما بهذا المبدأ، والمفاهيم والقوانين والنظم الأخرى ذات العلاقة بتطبيق هذا القانون، ويجب أن يتمشى مع قواعد الضريبة التقليدية التي تعد بمثابة الدستور الذي ينبغي أن تخضع له القوانين الضريبية، فضلاً عن القواعد المستحدثة، كون قانون ضريبة الدخل يمثل مصدر الإلتزام بدين ضريبة الدخل، فهو يحكم الأطار الفني والقانوني لأوسع شريحة من المكلفين ممن يزاولون الانشطة الاقتصادية المختلفة في العراق.  ولقد تناول البحث جانبين نظرياً وتطبيقياً وبأربعة فصول، إذ قدم الجانب النظري ثلاثة فصول تناولت مشكلة البحث والأهداف والأهمية، وتم عرض موقع ومجتمع وعينة البحث والحـدود الزمانية، وخطة البحث، وعرض البحوث والدراسات السابقة ومن ثم ركـز على قانونية فرض الضريبة في الدساتير العراقية المتعاقبة، وتضمن التفسير الضريبي في ظل هذا المبدأ، وأتجه لتحديد المفاهيم والقواعد والنظم التي تحكم تطبيقات هذا المبدأ.  أما الفصل الرابع أهتم بالجانب التطبيقي حيث تم أختبار فرضيات البحث في ثلاثة مباحث  ركز المبحث الأول والثاني على الدراسة التطبيقية لحالة إخضاع دخل شركات الأشخاص للضريبة، ودخل شركات الأموال للضريبـة، والمبحث الثالث تطرق إلى اللجان الأستئنافية والهيئة التمييزية ومبدأ قانونية الضريبة، وذلك لبيان مدى القصور بعدم الإلتزام بالأخذ بعناصر (مبدأ قانونية الضريبة) في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل للتحاسب الضريبي على دخل الشركات في العراق من لدن السلطة التنفيذيـة، **فضلا عن الاستنتاجات والتوصيـات.** | | | | Abstract |